قسم العلوم المالية والمصرفية / المرحلة الثالثة

المادة : ادارة المصارف / المحاضرة التاسعة

- الاحتياطات القانونية :

السياسة النقدية تشمل مجموع الاموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً

التي يحددها البنك المركزي، فالجزء النقدي من هذه الاموال يكون ضمن الاحتياطات الاولية الذي يأخذ شكل نقد في الصندوق، وودائع لدى البنك المركزي والجزء شبه النقدي

يكون ضمن الاحتياطات الثانوية، الذي يأخذ صور حوالات الخزينة وسندات الحكومة.

السيولة المصرف والمحافظة على تعد عاملاً واقياً لانها وللاحتياطات القانونية فوائد ، أهمها أّنها سالمة مركزه التنافسي، وذلك من خلال تأدية الالتزامات المترتبة عليه في مواعيد ، كما أنّ الاستحقاق المتفق عليها ها تعمل على تعزيز ثقة السلطات الرقابية وثقة الزبائن بقدرة المصرف في المحافظة على أموال المودّعين وعدم المغالاة في توظيف أموال الغير في أنشطة ما قد ينجم عنها مخاطر معّينة، ويسهل عليها أن تكون الملجأ الاخير للاقراض .

انها تتمثل في تقييد قابلية المصرف كما وتعاني الاحتياطات القانونية من سلبيات أهمها :

١- منح القروض والقيام بالاستثمارات، وهذا يؤدي إلى تقليل ربحيته، وكأن هذه الاحتياطات
٢- نوع من أنواع التكاليف التي يجب أن تتحملها المصارف لقاء القيام بأعمالها، فكلما انخفضت هذه الاحتياطات زادت قابلية المصرف خلال الاقراض والاستثمار، وبالتالي زادت ربحيته .

إ ن وجود جزء من الاحتياطات القانونية على شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة

أموال شبه نقدية له غرضان هما :

١- مساعدة المصارف على تحقيق أرباح متواضعة من بعض احتياطياتها القانونية .
٢- تشجيع المصارف التجارية على مسك الدين العام، الذي هو عبارة عن قروض مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وتكون لفترات قصيرة الاجل، كما في حوالات الخزينة ، وطويلة الاجل ، كما في السندات ، وهي تمثل ديناً على الدولة لتغطية العجز الحاصل في ميزانيتها .

- الاحتياطات العامة :

وهي الاموال النقدية وشبه النقدية التي ال يحتفظ باه المصرف بموجب تشريعات السلطة

لسياسته المصرفية آخر وفقاً النقدية، وإنما يحتفظ ببعض منها ويستخدم بعضا .ً

- **الاحتياطات الثانوية :**

الاحتياطات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر لها عائدا وتشتمل على الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد انها تسهم في توفير سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أفي تدعيم الاحتياطات الاولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطات الاولية عن متطلبات المصرف، وكذلك إنّها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف والاحتياطات الثانوية تتكون من جزأين:

- **محدد قانونا**: ويسمى بالاحتياطات القانونية، والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة، ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج الدولة إلى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الايرادات العامة، أما انها

بحسب سياسة المصرف التجاري ذاته، أي إّو من الاحتياطات الثانوية، فيكون محددا

تعتبر بمثابة ادخار يُستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية،

أو تحويل جزء من الاخيرة إليه. ان المصارف التجارية كغيرها من منشآت الاعمال، تسعى إلى زيادة أرباحها، وبالتالي باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية، أي إنّ ليس من مصلحتها الاحتفاظ انها يمكن أن تستخدم جزءا استثمارات قصيرة الاجل، كشراء الاوراق المالية ، والاوراق من أموالها في التجارية التي هي إضافة إلى أن ، وهذه هي االحتياطات ّها مربحة، فإنّها تتمتع بسيولة عالية الثانوية .

- **المصادر الخارجية للسيولة**

لقد بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الاموال السائلة من

خلال الاستدانة في سوق المال .وتدعى هذه الاستراتيجية إدارة الديون وتدعو إلى الاستدانة

الكافية الأموال .

وأن المصدر الاساسي للسيولة ، المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الايداع، اتفاقيات البيع وإعادة الشراء، واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في المصرف المركزي. وتعتمد الجرأة التي يتبعها المصرف في إدارة مطلوباته وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطرة والعائد، فالسياسة المتحفظة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة والا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك الارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسالمة مركزه

الائتماني، وإن من أهم إيجابيات إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة في إدارة جانبي ميزانياتها، كما أجبرت الادارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة إلادارة السيولة.

الفرع الثالث : أنواع السيولة

تقسم السيولة إلى ثالثة أنواع هي :

السيولة القانونية، السيولة الاضافية، والسيولة الاحتياطية.

السيولة القانونية: تحرص الدولة على توفير عنصر الاطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي، وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي نسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا ما انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر.

وتتكون هذه النسبة من مقادير الاموال التي يحجبها البنك التجاري عن الاقراض وتتضمن هذه الاموال ما يلي :

احتياطي نقدي: وهو عبارة عن نسبة مئوية من الودائع والارصدة المستحقة على البنك للبنوك المحلية والفروع والمراسلين بالخارج ، وأية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو اعتمادات ويودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي .

أصول سائلة: وهي نسبة مئوية من إجمالي ودائع البنك والتزاماته وتشمل هذه الاصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب، والمبالغ التي تكون تحت التحصيل من كوبونات الاسهم ، وفوائد السندات، والشيكات والحوالات والاوراق المالية والعملات الاجنبية وأيه أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكمبيالات الجيدة .

السيولة الاضافية:

تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليه ، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال أية فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائدا عاليا وتبلغ نسبة السيولة الاضافية عند البنوك ما يقرب من ٢٢ %في المتوسط .

السيولة الاحتياطية:

وهي تمثل الاصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة ، وذلك نظير رهن أصولها ،

كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الاوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك أو بضائع مرهونة ، وفي العادة تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف الموسمية كتمويل محصول للزراعة وهذا التمويل يقتضي توفر السيولة في وقت معين ، وتنتهي حاجة البنك إليها بانقضاء ذلك الوقت.

كذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي عندما تواجه طلبات سحب غير متوقعة، لذلك فإن البنوك تحرص على اقتناء الاصول التي يقبلها البنك المركزي كرهن، لتمثل سيولة احتياطية عندها وقت اللزوم. المطلب الثالث : متطلبات السيولة ،عالقة السيولة بالربحية و ايجابيات وسلبيات السيولة

الفرع الاول : متطلبات السيولة :

المطلب الاول : تخصيص الاموال بشكل يضمن مقابلة السحب من الودائع ميزانية أي مصرف تجاري الجزء الاكبر من مكونات هذه الميزانية هو عبارة عن الودائع بأنواعها ،كالودائع تحت الطلب جارية والتي تدفع عند الطلب في حين تشمل الودائع على أنواع أخرى يتم سحبها وفقا لشروط خاصة تحدد مسبقا وعادة ما تحسب المصارف التجارية ودائع التوفير على أنها ودائع ادخارية تدفع عند الطلب .

المطلب الثاني : هو توفير الاموال لمقابلة الاحتياجات من القروض والتسليفات لعملاء المصرف والبيئة المحيطة ، وتعتبر القروض مصدر الدخل الاساسي للمصرف من خلال الفوائد التي تفرض عليها ، فان المصرف يهدف في نشاطاته إلى تحقيق ربح مناسب في ظل ١ متطلبات السيولة ودرجة ملائمة من المخاطر.

الفرع الثاني :العالقة المتبادلة بين السيولة والربحية وكيفية التوازن بينهما

السيولة و الربحية ال يجتمعان إلا في أضيق الحدود فالنقدية التي في صندوق المصرف هي أكثر أصول المنشأة سيولة ال أرباح لها ، والالت والمباني أقل أصول المنشأة سيولة لكنها هي أساس التشغيل وجني الارباح التي تعود للمصرف فإن أصول أي مصرف تحقق أرباحا بدرجات متفاوتة تتناسب عكسيا مع سيولتها فالمدير المالي الذي يهدف إلى تحقيق نتيجة مزدوجة في إدارة أصوله ، الاولى تعظيم القيمة السوقية لثروة المالك ، والثانية المحافظة على سيولة المصرف وعدم وقوعها في أي عسر مالي لكن تحقيق الربح ليس لوحده كافيا

لعدم وق وع الشركة في عسر مالي نتيجة نقص السيولة . ويهدف مدير أي مصرف إلى تحقيق نتيجة مزدوجة :تعظيم الارباح وعدم الوقوع في أي عسر مالي، وللموازنة بين الربحية والسيولة طورت العديد من المداخل الادارة الموجودات منها:

- طريقة مجمع الاموال :

تفترض هذه الطريقة ال تمييز بين أموال المشروع ، و تجري استخدامها بالكم والكيف الذي يحقق هدف المشروع ، تعطى الاولوية عند ترتيب أولويات توظيفاتها عناية خاصة لعنصري السيولة والربحية .

- طريقة تخصيص الموارد:

التمييز بين الاموال على أساس مصادرها :طبيعة المصدر و الاستعمالات الملائمة له تقوم فكرتها على أساس تحديد عدة مراكز للسيولة والربحية تفترض هذه الطريقة إن كمية السيولة مرتبطة بالمصدر الذي جاءت منه الاموال.

- المدخل العلمي :

استعمال معادلات وأساليب رياضية متقدمة لتحليل العالقات المعقدة بين مختلف بنود الميزانية وقائمة الدخل وتتطلب الطريقة العلمية الادارة الاصول تحديد الهدف من إدارة الاصل وتحديد المتغيرات التي تؤثر على القرارات المتعلقة بالتشغيل والتسويق ، التعرف على كيفية توزيع أصوله بين مختلف البنود مقارنة مع الصناعة .

الفرع الثالث : سلبيات وايجابيات السيولة المصرفية

- ايجابيات السيولة المصرفية :

١ يمكن استخلاص ايجابيات احتفاظ البنوك بالسيولة في النقاط التالية :

- تمثل السيولة عنصر الامان والحماية تجنب البنوك خطر عدم الدفع وممن تم الافلاس .
- تتيح عملية التحكم في إدارة السيولة للبنوك المرونة في الخيار حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمار الافضل .

٢ - تعتبر السيولة مؤشر لقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين وبالتالي تعزيز الثقة في البنك.

٣ - مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة وغير الواردة في الخطة حيث نجد انه رغم وجود خطط للسيولة إلا أن البنك قد يواجه بظروف طارئة تدعو إلى وجود تدفقات نقدية خارجة .

٤- تجنب البنك البحث عن مصادر تمويل تكون في الغالب مكلفة .

٥- تعتبر مؤشرا ايجابيا للبنك في السوق المالي وللمحليين والمصنفين والجهات الرقابية .

ثانيا : سلبيات السيولة المصرفية

ان للسيولة المصرفية سلبيات إذا لم تكن الحاجة إليها ، مثل عدم المقدرة على استثمارها بشكل المطلوب ، حيث يضطر البنك إما لعدم استثمارها أصال أو توظيفها في استثمارات ذات أرباح اقل ، وبالتالي تظهر نتائج البنك الاخير على شكل غير مرضي . مما يؤثر على سمعته أمام البنك المركزي وهيئات التصنيف ، المودعين ، وهذا بدوره يؤدي بالمودعين لالتجاه لبنوك الاخرى في ظل وجود منافسة قوية

انتهت المحاضرة